دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل أزمة فيروس كورونا: مصر نموذجا

The role of financial inclusion in Strengthen financial stability under the Corona virus crisis: Egypt as a model

ط د. وردة قريني [1]، أ د. سعيدة بورديمة [2]

[1] مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945–قالمة (الجزائر)، warda.grini.24@gmail.com

[2] مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، جامعة 8 ماي 1945–قالمة (الجزائر)، Bourdimasaida@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/02 تاريخ القبول:2022/10/14 تاريخ النشر:2023/01/26

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل أزمة فيروس كورونا، ودوره في مواجهة تداعيات هذه الأزمة والحد من آثارها السلبية في مصر، كما أوضحت التحديات التي تعيق تطبيقه والتي من أهمها ارتفاع نسبة الأمية المالية، انخفاض مستوى التثقيف المالي، وضعف البنية التحتية للنظام المالي. وخلصت إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التوجه نحو المزيد من التحول الرقمي في تقديم الخدمات المالية، في ظل معايير التباعد الاجتماعي واتجاه معظم دول العالم لتغيير نمط الأعمال.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، الاستقرار المالي، أزمة فيروس كورونا.

تصنيفات JEL : G01، G18، G21، G53، I22.

Abstract:

The study aimed to know the role of financial inclusion to strengthen financial stability under corona virus crisis, and its role in facing the repercussions of this crisis and limiting its negative effects in Egypt. It clarified the challenges that hinder its application, the most important of which are the high rate of financial illiteracy, low level of financial education, and the weak infrastructure of the financial system. It concluded with a set of recommendations, the most important of which is the need to move towards a further digital transformation in the provision of financial services, under the standards of social distancing and the trend of most countries of the world to change the business pattern.

Keywords: financial inclusion; financial stability; coronavirus crisis.

JEL Classification Codes: G01, G18, G21, G53, I22.

المؤلف المرسل: وردة قريني: warda.grini.24@gmail.com

1. مقدمة:

يلعب الشمول المالي دورا هاما في ظل الأزمات المالية والاقتصادية عامة، وفي مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا خاصة، والتي من المتوقع أن تفوق خطورتها أي أزمة سابقة بما فيها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فبخلاف الخسائر البشرية التي سببتها، تسببت أيضا في دخول العالم في مرحلة انكماش اقتصادي غير مسبوق في التاريخ الحديث، إذ تراجع الناتج الاجمالي العالمي بنسبة 3.5 %، فيما وصلت خسائر التوظيف في جميع انحاء العالم إلى حوالي 255 مليون وظيفة (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 1)، كما تسببت حالات الإغلاق في حدوث اضطرابات اجتماعية على خلفية زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وعدم تكافؤ الفرص في الحصول على اللقاحات والعلاجات.

وستظل تداعيات الأزمة تخيم بظلالها على القطاعات المالية، خاصة البنكية، رغم التدخلات الواسعة لاحتواء التداعيات الاقتصادية المترتبة عنها، وفي حال امتدت الأزمة لفترات طويلة، فذلك من شأنه أن يؤثر سلبا على الاستقرار المالي، في حالة عدم المبادرة باتخاذ اجراءات للحيلولة دون التداعيات المتوقعة على الاستقرار المالي. لذلك تسعى معظم الدول إلى تعزيز الشمول المالي باعتباره آلية هامة لدعم الاستقرار المالي، إذ يدعم الشمول المالي من درجات الاستقرار المالي لاقتصاديات الدول، خاصة في أوقات الأزمات، وهو ما كشفته الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فالدول التي حظيت بمستويات شمول مالي أعلى تعاملت مع الأزمة بشكل أفضل من نظيراتها، مما جعلها تتخطى تبعاتها بقدر أقل من الخسائر.

1.1 إشكالية الدراسة: تعد مصر من الدول التي اهتمت بتعزيز الشمول المالي، حيث أصبح من المصطلحات الاقتصادية المنتشرة إعلاميا، وقدمت العديد من الجهود الساعية لضمان وصول المواطنين إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، وأصبح تعزيزه من أولويات السياسة الاقتصادية المصرية، إلا أن أزمة كورونا وما نتج عنها من توقف جزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة الإجراءات الاحترازية، كان لها تأثير كبير وواضح على النمو الاقتصادي في الدولة، وبالتالي على الاستقرار المالي، على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة طيلة سنوات لمعالجة الاختلالات التي تعاني منها. وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في ظل أزمة فيروس كورونا في مصر؟

وللإلمام بمختلف جوانب الموضوع نقوم بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الشمول المالي وماهي أهدافه؟
- ما علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها مصر لدعم الشمول المالي وتعزيز استقرارها المالي في ظل أزمة فيروس كورونا؟
- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في مصر؟

2.1 فرضية الدراسة: رغم كل المجهودات المبذولة من قبل مصر لتعزيز استقرارها المالي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المؤشرات لازالت تظهر حجم التحديات الكبير لتحقيق الشمول المالي خاصة في ظل أزمة كورونا.

3.1 أهمية الدراسة: تتمثل في أهمية الشمول المالي والدور الذي يلعبه في تعزيز الاستقرار المالي، من خلال إدماج جميع فئات المجتمع في الاقتصاد الرسمي، وتسهيل وصولهم للخدمات والمنتجات المالية، بتكاليف منخفضة وجودة عالية، خاصة في ظل الأوضاع التي سببتها أزمة جائحة كورونا، وما فرضته من تباعد جسدي واجتماعي.

4.1 منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي لإبراز وشرح أهم مكونات الموضوع، منها المفاهيم الخاصة بالشمول المالي، الاستقرار المالي، أزمة فيروس كورونا، وتحليل أبعاده عن طريق النتائج المتوصل إليها.

2. الشمول المالي:

تزايد الاهتمام بالشمول المالي في الآونة الأخيرة، وظهرت العديد من المبادرات العالمية تبنتها منظمات دولية خاصة البنك الدولي ومجموعة العشرين، لتعزيزه وتحسين مؤشراته على المستوى العالمي، كما ظهرت مجموعة من المنظمات والشراكات الدولية هدفها الأساسي تعزيز الشمول المالي منها التحالف الدولي للشمول المالي، مؤسسة التمويل الدولية والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية في دولها، واعتبر

البنك الدولي أن تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها يشكل رافعة رئيسية لمحاربة الفقر والبطالة وتحسين ظروف المعيشة، وزيادة خيارات المواطنين وقدرتهم على المبادرة بإقامة منشآتهم الصغيرة واستغلال الفرص (بن موسى ، 2018، صفحة 7).

1.2 مفهوم الشمول المالي:

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة **(Leyshon&Thrift)** عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، والتي تناولت أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات البنكية، ثم ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول الى الخدمات المالية (بن موسى ، 2018، صفحة 7)، وتطور تعريف الشمول المالي ومقاييسه حيث انتقل من تصنيف الأفراد والمؤسسات كمشمولين وغير مشمولين(مستبعدين)، إلى تعريفات ومقاييس متعددة الأبعاد.

فقد عرفته مجموعة العشرين **(G20)** والتحالف العالمي للشمول المالي **(AFI)** بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (بوتبينة، 2018، صفحة 7)، أما البنك الدولي فعرفه في تقرير التنمية العالمي على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (بن رجب، 2018، صفحة 2).

وعرفه صندوق النقد العربي على أنه: " إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات البنكية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف، مرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والبنكية" (أبو العز، 2021، صفحة 347).

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة المحاور الأساسية التي يرتكز عليها الشمول المالي وهي:

- الحصول على المنتجات والخدمات المالية بصفة رسمية ومنظمة وبتكاليف معقولة ومن مسافة قريبة؛

- إدارة الأموال بشكل فعال، والتخطيط للمستقبل والتعامل مع الضائقة المالية؛
- استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال الانتظام والتكرار ومدة الاستخدام؛
- جودة الخدمات والمنتجات المالية حيث أنها مصممة لاحتياجات العملاء، وتجزئة الخدمات من أجل تطويرها لجميع فئات المجتمع؛
- التنظيم والرقابة الفعالين بغرض ضمان تقديم المنتجات والخدمات المالية في بيئة يسودها الاستقرار المالي (شنبي و بن لخضر ، 2018، صفحة 107).

2.2 أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه:

يرتكز الشمول المالي على ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

1.2.2 الوصول للخدمات المالية: يقصد به القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من طرف المؤسسات الرسمية، وبسهولة للمستخدمين المحتملين (الشمري و الفتلاوي، 2020، صفحة 86). فالنظام المالي الشامل يجب أن يتغلغل على نطاق واسع بين مستخدميه، وهم عدد السكان المشمولين، أي الذين لديهم حساب بنكي، أما توفر الخدمات فيقاس من خلال عدد منافذ البنوك (لكل 1000 من السكان)، عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 شخص، عدد موظفي البنك لكل عميل (Mandira, 2008, p. 8)

2.2.2 استخدام الخدمات المالية: يشير إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة القطاع البنكي، والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة (فلاق، معمر ، و حفيفي ، 2019، صفحة 4).

3.2.2 جودة الخدمات المالية : تعتبر مقياسا يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية المقدمة (فلاق و شارفي ، 2020، صفحة 307)، غير أن وضع مؤشرات لقياس أبعاد الجودة يعد تحديا نظريا بحد ذاته، لكون بعد الجودة للشمول المالي ليس بعدا واضحا ومباشرا، لأن هناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة

الخدمة، ووعي المستهلك، وفعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، والمنافسة الشفافة في السوق، بالإضافة إلى ثقة المستهلك (الشمري و الفتلاوي، 2020، صفحة 86)

3.2 أهمية الشمول المالي:

لا يوجد أدنى شك حول أهمية وضع برامج الشمول المالي، فقد أظهرت العديد من الدراسات أن للشمول المالي فوائد كبيرة جدا، ومن ثم أصبحت الحكومات تهتم بشكل متزايد بمخاطر التهميش المالي وتأثيره السلبي على الاستقرار الاقتصادي والمالي والسياسي والاجتماعي (النعمة و حسن، 2019، صفحة 19). وتبرز أهمية الشمول المالي فيما يلي:

– يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي (السن، 2019، صفحة 2)؛

– يوفر للأفراد ذوي الدخل المنخفض إمكانية الادخار للمستقبل، مما يعزز الاستقرار في التمويل الشخصي، ويرفع من مستوى استخدام الودائع البنكية ما يساهم في تأمين قاعدة ودائع أكثر استقرارا للبنوك في أوقات الضائقة؛

– يمكن الأسر الفقيرة من التعامل مع صدمات الدخل الناجمة عن حالات الطوارئ غير المتوقعة مثل المرض أو فقدان الوظيفة (Shofawati, 2019, p. 397)؛

– الحفاظ على الصحة العامة للأفراد، بالتقليل من تداول العملات الورقية والمعدنية التي تحمل الكثير من الميكروبات (علاء الدين، 2020، صفحة 491)؛

– يساعد في مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، فكلما زاد استخدام الخدمات المالية الرسمية زادت كفاءة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب، وهذا يدل على توحيد الهدف في جذب الافراد والشركات المستبعدين ماليا في التعامل مع المؤسسات المالية والبنكية (الشمري و الفتلاوي، 2020، صفحة 85).

4.2 أهداف الشمول المالي:

وجهت الأمم المتحدة منذ 2003 دول العالم للتصدي للقيود التي تستبعد الناس عن المشاركة في القطاع المالي، وبناء قطاعات مالية شاملة تساعد الناس على تحسين حياتهم (بهوري، 2019، صفحة 163)، وتحقيق الأهداف التالية:

– تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهميتها وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛

– تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل الرسمية بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين خاصة الفقراء؛

– تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي (شنبي و بن لخضر ، 2018، صفحة 109)؛

– خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي (كركار، 2019، صفحة 365)؛

– إنشاء مؤسسات مالية مناسبة لتلبية احتياجات الفقراء؛

– توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة، بحيث يكون هناك منافسة كافية ويكون لدى العملاء الكثير من الخيارات للاختيار من بينها؛

– توفير حلول مالية مخصصة ومصممة خصيصا للفقراء وفقا لظروفهم المالية الفردية واحتياجات أسرهم ومستويات دخلهم (أبو العز، 2021، صفحة 348).

ويتطلب الشمول المالي ضرورة التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته، كما يستلزم تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات البنكية، والمدخرات، والقروض القصيرة والطويلة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتأمين، والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا (السن، 2019، صفحة 2).

3. الاستقرار المالي:

أدت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 إلى زيادة التركيز على أهمية الاستقرار المالي، باعتباره حائط صد يمتاز بدور مقاوم للصدمات الاقتصادية، لقدرته على الوفاء بوظائف الوساطة المالية، وأن عدم وجود

استقرار مالي يكون ناتج عن وجود خلل عميق في السياسات المطبقة من طرف البنوك المركزية، أو عن حدوث صدمات للنظام المالي، والتي قد تؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية، كما قد تؤثر بشكل مباشر على الموازنة العامة للدولة، وعلى معدلات النمو الاقتصادي.

1.3 مفهوم الاستقرار المالي:

لا يوجد تعريف موحد للاستقرار المالي، حيث يعرفه بنك إندونيسيا بأنه إمكانية النظام المالي من العمل بكفاءة وفعالية وقدرته على تحمل نقاط الضعف الداخلية والخارجية بتخصيص مصادر تمويل يمكن أن تساهم في النمو والاستقرار الاقتصادي الوطني. اما البنك الدولي فينظر إليه بأنه النظام القادر على تخصيص الموارد بكفاءة وإدارة المخاطر المالية والحفاظ على مستويات التوظيف قريبة من المعدل الطبيعي للاقتصاد، والقضاء على تحركات الأسعار النسبية للأصول الحقيقية أو المالية التي تؤثر على الاستقرار النقدي او التوظيف (Risman, Sulaeman, & Silvatika, 2021, p. 1980).

وحسب **Crockett** فإن الاستقرار المالي يتطلب أن تكون المؤسسات المفتاح في النظام المالي مستقرة، وأن تكون هناك درجة عالية من الثقة يجب أن تستمر حيث تمكن البنوك والمؤسسات المالية بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية دون توقف أو مساعدة خارجية، وبأن تكون الأسواق الرئيسية مستقرة، في هذا يمكن للأعوان المشاركين التعامل بثقة في الأسعار التي تعكس القدرات الأساسية ولا تختلف إلى حد كبير في فترات قصيرة، عندما لا تحدث تغيرات كبيرة في القدرات الأساسية (كركار، 2019، صفحة 367).

ويحدد البنك المركزي الأوروبي ثلاثة شروط خاصة مرتبطة بالاستقرار المالي هي:

1- أن يكون النظام المالي قادرا على تحويل الموارد بكفاءة وسلاسة من المدخرين إلى المستثمرين؛

2- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة معقولة، كما ينبغي إدارتها بشكل جيد نسبيا؛

3- أن يكون النظام المالي في وضع يسمح له بامتصاص الصدمات والمفاجآت الاقتصادية والمالية.

ربما يكون الشرط الثالث هو الأهم، لأن عدم القدرة على امتصاص الصدمات يمكن أن يؤدي إلى دوامة هبوطية تنتشر عبر النظام وتصبح معززة ذاتيا، مما يؤدي إلى أزمة مالية عامة وتعطيل واسع لآلية الوساطة المالية (Morgan & Pontines, 2014, p. 4).

2.3 أهداف الاستقرار المالي:

تتمثل أهداف الاستقرار المالي في (الشمري و الفتلاوي، 2020، صفحة 99):

1.2.3 تضخم منخفض ومستقر: يعد التضخم أحد أهم المؤشرات المؤثرة في الوضع الاقتصادي، ولا يعد التضخم ظاهرة مرضية إلا إذا تجاوز حدوده، وكلما كانت معدلاته متدنية كان ذلك أفضل.

2.2.3 مؤسسات وأسواق مالية مستقرة: لا بد من توفر شفافية كاملة في التعاملات لخلق الثقة للمتعاملين وتوجيه مدخراتهم لتمويل الاستثمارات والمشاريع الضخمة، فضلا عن وجود البنوك والوسطاء الماليين مما يخلق أجواء مناسبة للاستثمار، وعليه يتحقق الاستقرار المالي.

3.2.3 أسعار فائدة مستقرة: تعد أسعار الفائدة المحرك الأساسي لنشاط أي دولة، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في تحليل حركة الاتجاه الكلي للأسواق، وأداة للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق السياسات الاقتصادية.

4.2.3 سعر صرف مستقر: تؤثر تدفقات رؤوس الأموال على أسعار الصرف عن طريق أسعار الفائدة، فارتفاع أسعار الفائدة يعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة، مما يؤدي إلى ارتفاع المعروض من العملة الأجنبية بالنسبة إلى العملة المحلية، وبالتالي ترتفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

5.2.3 نمو حقيقي مستقر: يعد النمو الاقتصادي من المؤشرات المهمة التي تعكس رفاهية الدول وازدهارها، وتعتبر التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي تساهم في رفع مستوى النمو الاقتصادي، لأنها تمكن الدول من زيادة نسب إنتاجها على المستوى الدولي، ما يؤدي إلى زيادة دخل الدول وزيادة معدلات الاستهلاك ما يؤدي إلى الانتفاع الاقتصادي على مستوى العالم، وارتفاع معدلات النمو والدخل والتوظيف، وهذا كله ينعكس على الاستقرار المالي.

3.3 أسباب عدم استقرار النظام المالي:

تتلخص الأسباب المؤدية إلى عدم وجود استقرار في النظام المالي في (أبو سمرة، 2019، صفحة 5):

- العوامل الداخلية للمؤسسة وتشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها؛
- العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي والموازنة العامة؛

– العوامل الخارجية التي تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية التي قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف؛

– وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحكومة.

4.3 العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الآخر، فمن الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع لا تزال مستبعدة من الناحية المالية (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 6)، ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والشمول المالي في كلا الاتجاهين كما توضحه العلاقة التالية:

العلاقة: شمول مالي – استقرار مالي: عندما يكون هناك نظام مالي شامل فإنه:

- يكون أكثر تنوعا وله قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار، كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء (بخلاف المقترضين الكبار)، وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية.
- يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي

العلاقة: استقرار مالي – شمول مالي: وجود نظام مالي مستقر يؤدي إلى:

- بناء وتعزيز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إليه.
- التأثير بشكل إيجابي على العوامل الاقتصادية مثل التضخم، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة (صندوق النقد العربي، 2015، صفحة 18).

5.3 دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي:

يساعد الشمول المالي على تعزيز الاستقرار المالي من عدة أوجه أهمها:

- تحسين عملية الوساطة بين المدخرات والاستثمارات وزيادة عدد المودعين والمقترضين، حيث يعمل توسيع قاعدة عملاء البنوك على توسع انشطتها لتشمل مجالات أعمال جديدة، وتجعلها أكثر تنوعا وقدرة على مواجهة المخاطر وتحمل الخسائر غير المتوقعة (السيد، 2020، صفحة 252)؛
- زيادة استخدام السكان للخدمات المالية يساهم في تعزيز الاستقرار المالي، حيث أن المزيد من استخدام النظام المالي الرسمي ينوع من محفظة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها والتقليل من مخاطر هذه المؤسسات. كما يعزز هذا التنويع من استقرار النظام الاقتصادي، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية (شنبي و بن لخضر ، 2018، صفحة 118)؛
- يساعد الأفراد والمشروعات على الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى الحسابات البنكية التي يمكن رصدها، وذلك يحسن من إنفاذ القانون وضمان خضوع المزيد من المعاملات لضوابط ومراقبة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- يساعد على نشر حلول مبتكرة، وهذه الابتكارات المالية لديها القدرة على خفض التكاليف، ونشر المعلومات على نحو أسرع، كما تساعد على جعل الأسواق أكثر كفاءة في الأداء، وبالتالي المساهمة في زيادة الكفاءة العامة للاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي (السيد، 2020، صفحة 254).
- تعزيز الاستقرار المالي في أوقات الأزمات، وهو ما بات جليا خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2008، فالدول التي كانت تتمتع بمستويات شمول مالي أعلى وقتها، تمكنت من التعامل مع الأزمة بشكل أفضل من نظيراتها وتخطتها بقدر أقل من الخسائر، نظرا لما كانت تتمتع به أنظمتها المالية من مرونة أكبر نتيجة لتنوع محافظ القروض واتساع قاعدة المودعين (الباز، 2020، صفحة 186)؛
- الحد من مخاطر مسايرة التقلبات الدورية، حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد صغار المدخرين ستزيد من حجم واستقرار قاعدة الودائع للبنوك ما يقلل من اعتماد البنوك على التمويل غير الرسمي، والذي

يكون أكثر تقلبا أثناء الأزمات، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين استقرار النظام البنكي، وأيضا الفئات ذات الدخل المنخفض تكون محصنة نسبيا من التقلبات في الدورات الاقتصادية فإدراجها في القطاع المالي يحسن استقرار قواعد الودائع والقروض في النظام المالي (Shofawati, 2019, p. 397).

- زيادة الودائع الصغيرة للبنوك، مما يقلل من عمليات سحب الودائع في أوقات الأزمات المالية (السيد، 2020، صفحة 253).

4. الشمول المالي في مصر في ظل أزمة فيروس كورونا:

أصبح الشمول المالي أحد أولويات الحكومة المصرية التي تسعى إلى إرساء مبادئه بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام (علاء الدين، 2020، صفحة 490)، حيث تتطلع لأن تكون دولة رائدة في مجال الشمول المالي باعتباره أحد ركائز النمو وتعزيز الإصلاح والاستقرار الاقتصادي.

1.4 أثر جائحة كورونا على النظام المالي في مصر:

يتمتع النظام المالي المصري بدرجة عالية من الاستقرار، مما جعله قادرا على مساندة الاقتصاد المحلي في امتصاص العديد من الصدمات مع الاستمرار في دوره الأساسي في الوساطة وتمويل النمو الاقتصادي، وهو ما يظهر مدى صلابته وقدرته على مواجهة الأزمات، إلا أن بعض التحديات قد ظهرت في ظل مستجدات أزمة فيروس كورونا، تمثلت فيما يلي:

- الضغط على متطلبات التمويل الخارجي، وانخفاض عائدات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج، وتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، ومن المتوقع حدوث ارتفاع مؤقت في عجز الحساب الجاري يصل إلى 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، وأن تتراوح الفجوة التمويلية بين 12و13 مليار دولار (فريد، 2020، صفحة 14)؛
- تضرر بعض القطاعات الاقتصادية بشدة وبشكل مباشر بسبب أزمة فيروس كورونا وخاصة قطاع السياحة والطيران والشحن؛
- ارتفاع التدفقات الخارجة من استثمارات المحافظ المالية؛
- تراجع أداء البورصة المصرية تأثرا بما أصاب اسواق المال حول العالم (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 156)؛

- انخفاض احتياطي مصر من النقد الاجنبي، ومن المتوقع انخفاض سعر الجنيه المصري، في ظل فقدان مصر لجانب من مصادرها من العملات الأجنبية، مما يؤدي غلى ضغوط على الجنيه المصري (فريد، 2020، صفحة 19)؛
- من المتوقع انخفاض حجم الاستثمارات الخاصة ما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 156)، وزيادة حجم الدين بما يعادل 3% من الناتج المحلي، ومن المتوقع أيضا أن يصل حجم خدمة الدين الخارجي للنصف الثاني من عام 2020 ما يعادل أربعة أضعاف خدمة الدين الفعلية في النصف الأول من العام نفسه (الباز، 2020، صفحة 185).

ولتخطي هذه الأزمة والخروج منها بأقل قدر من الخسائر يجب تظافر الجهود واتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة حتى لا تسفر عن أزمة نظامية.

2.4 الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة المصرية لدعم الشمول المالي وتعزيز الاستقرار المالي في ظل أزمة فيروس كورونا:

شكلت أزمة **covid-19** تحديا للاستقرار المالي، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين البنكي والمالي تأثرت سلبا من خلال احتمال تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، سواء من قطاع الشركات أو من قطاع الأفراد، ما تطلب إجراءات فورية وتدابير احترازية من طرف البنك المركزي، بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية التي تقوم بالإشراف على القطاع المالي غير البنكي بشكل يحافظ على صحة ومتانة القطاع المالي واستمراريته، وفق قواعد العمل البنكي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات خاصة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى حماية الافراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظا على تصنيفهم الائتماني (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 136).

تمثلت السياسات والإجراءات الفورية التي من شأنها تخفيف حدة تأثير أزمة فيروس كورونا على الاستقرار المالي والاقتصاد المصري في:

- خفض اسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزي المصري بواقع 400 نقطة أساس على مراحل آخرها نوفمبر 2020، كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته، وتعديل سعر

العائد الخاص بمبادرات البنك المركزي الصادرة لدعم قطاع السياحة بمبلغ 50 مليار جنيه، ومبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل بمبلغ 50 مليار جنيه ليصبح 8% بدلا من 10% (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 156)؛

- تقديم دعم فوري للشركات للحد من خسائر فرص العمل وحماية الأفراد ممن فقدو وظائفهم؛
- تخصيص بند إنفاق أساسي وفوري لزيادة الإنفاق على الصحة وجهود احتواء الفيروس (عبد اللطيف، 2020، صفحة 13)؛
- تأجيل سداد أقساط القروض والاستحقاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر وتخفيض الديون للأفراد المقترضين، وعدم تطبيق غرامات إضافية عند التأخر على السداد (العش، 2021، صفحة 26)؛

كما تم اتخاذ جملة من التدابير الاحترازية لمواجهة أزمة فيروس كورونا تمثلت فيما يلي:

- قيام البنوك بإتاحة الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل العمليات الاستيرادية للسلع الأساسية والاستراتيجية بما يضمن تلبية طلبات الشركات المستوردة لها، وتمويل رأس المال العامل وصرف رواتب العاملين بالشركات. ووضع خطط عاجلة لزيادة الحدود الائتمانية مع البنوك الخارجية بما يضمن استمرار توفير التمويل اللازم لعمليات التجارة الخارجية (الباز، 2020، صفحة 187)؛
- تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي، بالإضافة إلى إطلاق حرية التعامل مع العملاء (من فئات تصنيف محددة) وإلغاء حظر التعامل معهم (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 157)؛
- دفع البنوك لزيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص والقطاعات الأكثر تضررا (فريد، 2020، صفحة 20)؛ وتخفيض اسعار الفائدة بهدف دعم النشاط الاقتصادي بكافة قطاعاته (الباز، 2020، صفحة 188)؛
- إعفاء البنوك حتى نهاية ديسمبر 2021 من حساب وزن المخاطر الترجيحي الإضافي لدى احتساب معيار كفاية رأس المال، عند تجاوز قيمة إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأكبر 50 عميل

والأطراف المرتبطة به بالبنك نسبة 50% من محفظة البنك الائتمانية (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 157)؛

- إلغاء الرسوم والعمولات على نقاط البيع والسحب من الصرافات الآلية والمحافظ الالكترونية، وإعفاء التحويلات المحلية بالجنيه المصري من كافة العمولات والمصروفات المرتبطة بها، حتى نهاية ديسمبر 2021، واستمرار عمل مراكز الاتصال لدى البنوك للرد على استفسارات العملاء (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 157)؛
- استهداف الشركات المتعثرة فيما يتعلق بتدابير الإعفاء قصير المدى من مدفوعات الديون؛
- توفير الائتمان الميسر واستهداف القطاعات القادرة على تسريع وتيرة التعافي؛
- الشفافية في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التراجع المتوقع لمصادر العملات الأجنبية، والسماح ببعض الانخفاض المتحكم فيه منعا لظهور سوق سوداء للعملة أو زيادة معدل الدولرة؛
- إعادة توجيه الإنفاق العام بعيدا عن الإسكان والعقارات إلى استثمارات أكثر أهمية في قطاع الرعاية الصحية، والتعليم والقطاعات الانتاجية (الصناعات التحويلية والزراعة) فضلا عن البنية التحتية للخدمات الرقمية الأساسية (عبد اللطيف، 2020، صفحة 13)؛
- إصدار استثناءات لاستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، منها تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدما، وفتح حسابات الهاتف المحمول لعملاء البنك الحاليين باستخدام البيانات المسجلة مسبقا لدى البنك، وتطبيق اجراءات التعرف على هوية العملاء بطريقة إلكترونية لعملاء البنك الجدد، بالإضافة إلى إصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المدفوعة مقدما مجانا حتى نهاية ديسمبر 2021 (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 157).

3.4 دور الشمول المالي في مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا:

– يعد الشمول المالي هدفا استراتيجيا لمواجهة تداعيات تفشي فيروس كورونا، لقدرته على تحقيق الاستقرار المالي والنزاهة المالية وتوفير الحماية المالية والصحية للمستهلك (العش، 2021، صفحة 11).

– يلعب الشمول المالي دورا هاما في أوقات الأزمات لما يوفره من إمكانية النفاذ للخدمات المالية والحصول عليها، حيث يصبح من السهل على الأفراد والمؤسسات اتخاذ قرارات استهلاكية واستثمارية طويلة الأجل،

والتعامل مع المخاطر المالية التي قد تواجههم وإدارتها بشكل جيد، وكذلك مواجهة الظروف الطارئة وامتصاص الصدمات المالية غير المتوقعة (الباز، 2020، صفحة 185).

– يساعد على ظهور خدمات مالية جديدة تلبي احتياجات جميع أفراد المجتمع، وهذا ما يتطلبه الوضع الحالي في ظل تفشي فيروس كورونا، وما ترتب عليه من شلل جزئي في التجارة والاستثمار، فهو يعد وسيلة جيدة لاسترجاع حركة التجارة والاستثمار وتلبية احتياجات الأفراد بشكل مبتكر يفيد النمو الاقتصادي للمجتمع من جهة والحفاظ على العنصر البشري من جهة أخرى (العش، 2021، صفحة 12)؛

– اثبتت جائحة كورونا أهمية الشمول المالي من خلال إمكانية العمل والتعلم من المنزل، وهذا يعتمد على البنية التحتية المالية والتكنولوجية القوية، ووسائل الدفع المتعددة عن طريق الهاتف المحمول أو جهاز الكمبيوتر، والبطاقات المدفوعة مقدما وعن طريق الانترنيت (معوض و علم الدين، 2021، صفحة 8)؛

– تسهيل وصول مختلف فئات المجتمع للخدمات المالية، وتقليل الاختلاط بينهم وتوفير العلاج والرعاية الصحية لهم، من أجل تخطي تبعات الأزمة بأقل قدر من الخسائر (العش، 2021، صفحة 8)؛

– يتيح الاستغناء عن التعامل بالعملات الورقية والتي قد تكون سببا رئيسيا في نقل الفيروس، واستبدالها بالتعاملات الإلكترونية، ما يساعد على الحد من انتشار الفيروس (الباز، 2020، صفحة 187).

– يساعد في التقليل من الخسائر البشرية عن طريق التثقيف الصحي، وتوفير منتجات التأمين الصحي لكي يحصل العملاء الفقراء على العلاج في الوقت المناسب (العش، 2021، صفحة 10).

4.4 التحديات التي تواجه تطبيق الشمول المالي في مصر:

توجد مجموعة من التحديات تواجه تطبيق الشمول المالي في مصر، يجب التغلب عليها لضمان وصول أكبر عدد من المواطنين المصريين للخدمات المالية واستخدامها، وأهم تلك التحديات:

- ارتفاع مستوى الأمية المالية والتي يترتب عنها جهل بعض المواطنين بالخدمات المالية المقدمة، وانخفاض مستوى الوعي البنكي لبعض العملاء عند التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية؛
- سوء التوزيع الجغرافي للبنوك وماكينات الصرف الآلي، خاصة في القرى والمناطق النائية؛
- ارتفاع تكلفة المعاملات المالية، سواء في فتح حساب بنكي أو التعامل مع الصراف الآلي، وارتفاع سعر الفائدة الذي يتراوح ما بين (17%–20%) مما يؤدي إلى عزوف البعض عن الاقتراض؛

- ضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي من أجل التعريف بالفوائد التي ستعود على المواطن والدولة في حالة تطبيقه (النقيرة و نور الدين، 2019، صفحة 434)؛
- وجود فرد من أفراد العائلة له حساب، حيث تعتمد بعض الأسر على حساب مالي لأحد أفرادها، بدلا من وجود حسابات مستقلة (السيد، 2020، صفحة 296)؛
- انتشار ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي في جميع أنحاء الجمهورية، والذي يعد بمثابة حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات الشمول المالي (العش، 2021، صفحة 23)؛
- تفضيل العملاء للخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية (السن، 2019، صفحة 86)؛
- عدم تطور البنية التحتية للنظام المالي بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل في ظل انتشار Covid-19، والذي يعد من أبرز التحديات (العش، 2021، صفحة 21)؛
- نقص الوثائق المطلوبة، حيث تشترط المؤسسات المالية الرسمية مجموعة من الشروط في عملائها، مثل اشتراط سن معين، أو وثائق خاصة بالضمانات للاقتراض، أو وثائق اثبات مصدر الدخل (السيد، 2020، صفحة 297).

5. خاتمة:

شهد النظام المالي المصري مستوى مرتفعا من الاستقرار خلال السنوات الماضية، نتيجة لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (2016-2019)، والذي تمثل في قدرته على التعامل مع العديد من الأزمات واحتواء تداعياتها، بفضل وضع الاستراتيجيات اللازمة لإدارة مختلف أنواع المخاطر، واتخاذ الإجراءات الاحترازية المناسبة. كما استمر في أداء دوره بنجاح في الوساطة المالية مع تعزيز الشمول المالي، ودعم النمو الاقتصادي، وقد ساهم كل من استقرار النظام المالي وتحسن الأداء الاقتصادي في تحصين الاقتصاد المصري ضد الاضطرابات الداخلية والخارجية جراء تداعيات أزمة جائحة كورونا، وكذلك الحد من احتمالية تكون مخاطر نظامية تؤثر على استقرار النظام المالي.

ولكي يظل النظام المالي المصري بنفس القوة والمتانة والقدرة على مواجهة الأزمات، ويستمر في دعمه ومساندته لمختلف القطاعات الاقتصادية، هناك بعض النقاط التي يجب أخذها بعين الاعتبار خلال الفترة القادمة نوجزها في التوصيات التالية:

– توفير بيئة قانونية وتشريعية تدعم نشر وتعزيز الشمول المالي، وحماية المستهلك وتثقيفه ماليا؛

– الاهتمام بالانتشار الجغرافي للبنوك ومؤسسات التأمين وفروعها، من أجل ضمان صول الخدمات المالية لأكبر شريحة من العملاء؛

– تفعيل برامج التمويل الاسلامي، خاصة أن هناك فئة من العملاء تنظر إلى التعاملات البنكية على أنها مخالفة للعقيدة، وهذا ما يؤدي إلى العزوف عن القطاع البنكي وضعف الثقة فيما تقدمه البنوك؛

– وضع خطة فعالة تتناسب مع كل الفئات العمرية، لنشر الوعي المجتمعي بالشمول المالي ودوره خلال الأزمات، خاصة أزمة فيروس كورونا؛

– حشد الجهود والموارد للسيطرة على الفيروس، ودعم القطاع الصحي وتلبية مستلزماته وتوفير الدعم المادي والمعنوي لموارده البشرية حتى لا تتفاقم الخسائر البشرية والاقتصادية؛

– التوجه نحو المزيد من التحول الرقمي في تنفيذ الأعمال في ظل معايير التباعد الاجتماعي واتجاه معظم دول العالم لتغيير نمط الأعمال؛

– الاعتماد على نظم المدفوعات الإلكترونية لاستقطاب عدد أكبر من المتعاملين وحثهم على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها البنوك ودراسة الأسباب التي تؤدي إلى عزوف قطاع كبير من العملاء عن التعاملات الإلكترونية، واللجوء إلى الوسائل التقليدية؛

– تدعيم البنية الأساسية التكنولوجية للبنوك، والمزيد من ميكنة إجراءات تسيير واتخاذ القرارات داخل البنوك، والاتجاه إلى المزيد من الخدمات المالية الرقمية مع تقوية نظم أمن وحماية المعلومات؛

– توجيه البنوك الى دراسة وتقييم تداعيات انتشار الفيروسات كأحد أنواع المخاطر ذات احتمالية الحدوث المنخفضة والخسائر المالية والبشرية الكبيرة والتي تؤثر بصورة كبيرة على استمرارية الأعمال وأثارها على القطاع البنكي للتحوط مستقبلا لمثل هذه الأحداث؛

– توسيع نطاق الخدمات المالية التي يمكن تقديمها بشكل إلكتروني أو عبر الهاتف المحمول أو الأرضي بهدف التقليل من نشر العدوى الناتجة عن التعامل بالعملات الورقية التي قد تكون ملوثة؛

– الاستفادة من تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتقديم منتجات وخدمات تتوافق مع احتياجات كافة فئات المجتمع؛

– دعم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باعتباره محركا للنمو وآلية لتحقيق التحول الرقمي، خاصة وأنه أثبت الدور المحوري الذي يلعبه الآن في خدمة العديد من القطاعات، منها العمل والتعليم والخدمات المالية والبنوك والخدمات الحكومية، لذلك يعتبر جزء رئيسي من البنية التحتية بمفهومها الواسع خاصة وأنه ظل محققا لمعدلات نمو مرتفعة أثناء الأزمتين السابقتين (الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والأحداث المحلية سنة 2011)، كما حقق معدل نمو أكبر خلال الأزمة الحالية.

6. قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

أحمد محمود محمد النقيرة، و احمد محمد عبد الحي نور الدين، (2019)، دور الشمول المالي في تعزيز مستوى ثقة العملاء، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، الصفحات 429-502؛

تغريد مختار سيد معوض، و مي محمد علم الدين،(2021)، تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا Covid-19، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، الصفحات 1-25؛

جلال الدين بن رجب، (2018)، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

حدة بوتبينة، (2018)، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية – بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء البنوك التجارية الجزائرية، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*(عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول)، الصفحات 1-24؛

حنان علاء الدين، (2020)، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، الصفحات 487-520؛

رشا عوني عبد الله العش، (2021)، دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا في الاقتصاد المصري، *المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة بعنوان "أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي"*؛

سالي محمد فريد، (2020)، تداعيات كورونا وأثرها على العوائد المصرية من النقد، معهد التخطيط القومي.

صلاح الدين سيد محمد علي السيد، (2020)، الشمول المالي وأهميته الاقتصادية في ضوء المستفاد من الأدلة التطبيقية مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، *مجلة كلية الشريعة والقانون*، *35*(4)، الصفحات 236-311؛

صليحة فلاق، حمدي معمر ، و صليحة حفيفي، (2019)، تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي، *مجلة التكامل الاقتصادي*، *7*(4)، الصفحات 1-14؛

صليحة فلاق، و سامية شارفي، (2020)، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي –تجربة مملكة البحرين–، *مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية*، *21*(1)، الصفحات 297-320؛

صندوق النقد العربي، (2015)، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، *فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية*، أمانة مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

صندوق النقد العربي، (2021)، *تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية*، مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

صورية شنبي، و السعيد بن لخضر، (2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، *3*(2)، الصفحات 104-129؛

عادل عبد العزيز السن، (2019)، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، *مجلة الدراسات القانونيةوالاقتصادية*، *5*(2)، الصفحات 1-120؛

عبلة عبد اللطيف، (أفريل, 2020)، تحليل قطاعي لتداعيات تأثير كوفيد-19 على الاقتصاد المصري، الجزء الأول، الملركز المصري للدراسات الاقتصادية.

كمال كاظم جواد الشمري، و ريام فاضل شاكر الفتلاوي، (2020)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار البنكي، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، *16*(63)، الصفحات 80-104؛

محمد بن موسى، (2018)، أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. *مجلة الاستراتيجية والتنمية*، *8*(15)؛

محمد عادل حسن أبو سمرة، (2019)، نموذج مقترح لتفعيل الشمول المالي من خلال التحول الرقمي – تأثير التحول الرقمي على التعاملات المالية لدى الشركات والبنوك، *المؤتمر السنوي الرابع والعشرون بعنوان " إدارة التحول الرقمي لتحقيق رؤية مصر 2030"*، كلية التجارة عين شمس: مركز البحوث والأزمات؛

مليكة كركار، (2019)، الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، *10*(3)، الصفحات 362-377؛

نبيل بهوري، (2019)، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه، *مجلة الاقتصاد الجديد*، *10*(3)، الصفحات 160-180؛

نغم حسين النعمة، و أحمد نوري حسن، (2019)، دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق، *المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك*، *11*(2)، الصفحات 17-31؛

نهلة أبو العز، (2021)، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع البنكي في الدول الافريقية، *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*(10)، الصفحات 341-371؛

هبة الباز، (2020)، الشمول المالي كمدخل للتعامل مع تداعيات جائحة كورونا، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*، الصفحات 177-196؛

المراجع باللغة الانجليزية:

Mandira, S. (2008), Index of financial inclusion, *India Council for Research on International Economic Relations (ICRIER),* New Delhi;

Morgan, P., & Pontines, V, (2014), Financial Stability and Financial Inclusion, *Asian Development Bank Institute.*

Risman, A., Sulaeman, A., & Silvatika, B, (2021), The effect of digital financial on financial stability, *Management Science Letters*.

Shofawati, A, (2019), The role of digital finance to strengthen financial inclusion and the growth of SME in Indonesia, *2nd ICIEBP Theme" Sustainability and socio economic growth",* KNE social sciences;